

قراءة للتحربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة

Reading the Malaysian experience in order to combat administrative and economic corruption and support transparency and integrity

مهلول زكرياء

أستاذ مؤقت

جامعة فرحات عباس سطيف 1 / الجزائر

بن الطيب علي

أستاذ مؤقت

جامعة فرحات عباس سطيف 1 / الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى موضوع الفساد الإداري والاقتصادي الذي أصبح سائدا في مختلف الدول وبالأخص داخل الدول المسماة بالنامية أو في طريق النمو، وذلك لكون مختلف السلطات في هذه البلدان ليست خاضعة لضوابط القانون الصارمة والمعلنة، للعلم فإن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة لكونه يعمل على إيقاف مسار التنمية ويقوض صرح الديمقراطية، كما أنه يقلص مجال دولة الحق والقانون. لذلك وجب على مختلف الحكومات في مختلف البلدان ومنها ماليزيا العمل على تعزيز قيمتي الشفافية والمساءلة داخل دواليب دولهم قصد نشر ثقافة مكافحة الفساد ومحاصرته وترسيخ أخلاق النزاهة والصراحة وتوطيد الثقة وجعلها شائعة بين مختلف شرائح المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الفساد الاقتصادي، الشفافية، النزاهة، التجربة الماليزية.

Abstract:

This paper aims to address the issue of administrative and economic corruption which is prevalent in various countries, especially within the developing countries, because the various authorities in these countries are not subject to the strict and declared rules of law . Corruption has an enormous social and economic cost because it stops the path of development and undermines the democracy, and it reduces the scope of the state of law. Therefore, various governments in different countries, including Malaysia, must work to promote the values of transparency and accountability within their country's departments in order to spread the culture of combating corruption and its siege, and to consolidate the ethics of integrity, openness and confidence building among the various segments of society.

Key Words: Administrative corruption, economic corruption, transparency, integrity, Malaysian experience.

تمهيد:

الفساد الإداري والاقتصادي ظاهرة اجتماعية قديمة من حيث وجودها، إلا أن هذه الظاهرة تعد جديدة من حيث انتشارها الواسع الذي تعدى الحدود والحواسر بين الدول في عصرنا الحالي، وقد ارتبطت هذه الظاهرة على المستوى العالمي بعدة عوامل مثل غياب الشفافية والمساءلة في المجتمع أو عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها أو بسبب جهل المواطن لحقوقه أو خوفه من السلطات، كما تفاقم الفساد نتيجة ارتباطه بعدد من العوامل من أبرزها انعدام حرية التعبير، فإذا كان امتلاك السلطة العامة يدفع أصحابها إلى استغلالها في غير الغايات التي منحت لهم ومن ثم ممارسة الفساد؛ فإن الأفراد والهيئات الخاصة قد يساعدون على انتشار الفساد نتيجة للجهل أو نتيجة للخضوع لضغوط معينة، أو لقضاء أغراض مادية خاصة بأساليب ملتوية.

وإذا علمنا أن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية باهظة، وأنه يعمل على تأخير عملية التنمية وتحقيق الازدهار للشعوب ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات، فإن محاربه تصبغ مصلحة جماعية؛ مما يملئ بالضرورة أن تكون الوقاية منه شاملة تمس جميع القطاعات وتضم جميع الوسائل الممكنة كافة، ومن بين الوسائل والآليات الناجعة لمكافحة الفساد نجد آليتي الشفافية والمساءلة التي سارت عليهما ماليزيا، حيث أصبحت التجربة الماليزية تشغل بال الكثيرين من المهتمين بملف التغيير والنهضة في العالمين العربي والإسلامي ويراها المتابع نموذج يحتذى بها في التطوير والتنمية، ففي الوقت الذي تستورد فيه كثير من دول العالم العربي سلاح بمئات المليارات من الدولارات سنوياً يتآكل في مخازن ليتم استبداله بآخر، تضع ماليزيا مقدراتها في صنع عقول أبنائها لتضع بهم أقدامها على حافة نهضة اقتصادية وصناعية لتصبح نمراً اقتصادياً عالمياً.

بدأت ماليزيا مسار دعم الشفافية مبكراً، وقبل حتى مرحلة التحرر من الاستعمار، ففي عام 1950 أنشأت الحكومة الاستعمارية "لجنة تايلور" لكشف ورصد الفساد في مساحة الخدمة العامة بالدولة الماليزية وخلصت اللجنة عام 1955 أن ممارسة الرشوة وغيرها من أشكال الفساد في جميع الإدارات الضعيفة الموجودة بهيكل الدولة الإداري لا بد من مواجهته بمنظومة أكثر منهجية لإحداث تطور حقيقي في عملية التنمية بماليزيا، ومنذ هذا التاريخ ومع التطور السياسي الحادث في بنية الدولة الماليزية التي تم بناءها من اتحاد جزر مختلفة كان العمل على تأسيس منظومة لمقاومة الفساد هو الشغل الشاغل لحكوماتها. ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما الآليات والأساليب المستخدمة لمكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية وحماية النزاهة في ماليزيا؟

ولمعالجة الموضوع والإحاطة به من كل جوانبه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى الأجزاء الآتية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والاقتصادي ومفهوم الشفافية.

ثانياً: واقع الفساد الإداري والاقتصادي في ماليزيا.

ثالثاً: إستراتيجية ماليزيا لمكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والاقتصادي ومفهوم الشفافية

قبل التطرق إلى واقع الفساد الإداري والاقتصادي وأهم استراتيجيات مكافحته في ماليزيا سوف نتناول أولاً الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والاقتصادي ومفهوم الشفافية، لأن مفهومه أصبح غير مرتبط بشكل نظام الدولة الاقتصادي سواء

كان نظاماً رأسمالياً أم اشتراكياً، أو كانت الدولة تنتمي لدول العالم الثالث أو دول العالم الرأسمالي الغني، فالفساد بمختلف أنواعه ظهر منذ القدم منذ تشكل أول نواة لمجتمع سياسي؛ منذ ظهور أول حكومة تقود مجتمع وتدير سياساته واقتصادياته.

01- مفهوم الفساد الإداري والاقتصادي: ليس هناك مفهوم محدد للفساد الإداري والاقتصادي، لهذا سنورد في هذا الصدد بعض المفاهيم المختلفة التي سعت لتحديد وإثراء ماهية الفساد الإداري والاقتصادي وهي كالتالي:

يشترك لفظ الفساد لغة corruption من الفعل اللاتيني rumpere أي يكسر، وهو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كسرت ولذلك يعرف قاموس ويبستر كلمة الفساد بأنها: انحراف الشيء أي السلوك عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية أو عن ما هو صائب¹، والفساد في اللغة من الفساد فهو فاسد والمفسدة خلاف المصلحة وهو مأخوذ من الفعل يفسد إذا ذهب صلاح الشيء وخروج الشيء عن الاعتدال سواء كان الخروج قليلاً أو كثيراً يقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحاً، وفسدت الأمور اضطربت، وفسد العقل بطل²، وكذلك الفساد هو التلف أو إلحاق الضرر بالغير.

الفساد في اللغة الإنجليزية يعني تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق³، كما أنه قد يعني خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة والفضلية أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح⁴ أو أخذ مال ظلماً أو التلف والعطب أو الجذب والقحط أو القتل واغتصاب المال⁵.

أما في الإطار السياسي والاقتصادي فيعني المفهوم كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية: الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من قبل أولئك الذين هم في السلطة العامة لأجل منفعة خاصة⁶. ولهذا المعنى يعرفه البنك الدولي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص⁷، حيث مصطلح إساءة الاستخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانبة المصلحة العامة لتحقيق غاية ذاتية لمتخذ القرار أو لغيره.

ويشير فيتو تانزي (Vito Tanzi) إلى أن الفساد هو تعمد مخالفة مبدأ التحفظ أي مخالفة الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على المزايا الشخصية أو مزايا لذوي الصلة⁸. فظاهرة الفساد بقدر ما لها مساس بمؤسسات الدولة حيث يرتكبها خدام الدولة والموظفون العاملون، فإنها ترتبط بالدرجة نفسها بالتأثير الاقتصادي الذي تمارسه مؤسسات القطاع الخاص المستفيدة من انسياب الموارد من القطاعات بل هي الجهة المعنية بتحقيق أكبر منفعة ممكنة من النشاط الخفية⁹، كما أن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية¹⁰ وهي:

مبدأ التحفظ بحيث يتطلب هذا المبدأ ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ قرار اقتصادي يتعلق بمصالح عدة أطراف فالعنصر الأساسي لنجاح اقتصاد السوق هو المعاملة المتساوية لكافة الأطراف الاقتصادية، وعكسها أي التحيز إلى جانب أحد الأطراف المرتبطة بالقرار الاقتصادي يعد اختراقاً ومخالفة صريحة لمبدأ التحفظ بل يعد شرطاً ضرورياً لسيادة الفساد فعند غياب التحيز يغيب الفساد.

مبدأ التعمد: أي أن يكون هناك انتهاك مقصود لمبدأ التحفظ.

مبدأ الفائدة: أي أن يحقق هذا الانتهاك مصلحة أو فائدة للفرد المخالف للمبدأ.

ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالخبذة والسلطة السياسية، حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين¹¹،

ويرى جوازق ناي أن الفساد السياسي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعا إلى المكاسب الخاصة مادية أو معنوية، وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، وتمثل أبرز تحليلات هذا السلوك بالرشوة والمحسوبية ونهب المال العام، أو استخدامه بصورة غير مشروعة لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة¹².

أما الفساد الاقتصادي فيشير إلى اتخاذ القرارات في الشأن العام وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية، وتوزيع العائد والناتج الاقتصادي في المجتمع وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفقا لصالح العام أو حتى بالتضاد معه¹³، ويرى تانزي (Vito Tanzi) أن الفساد الاقتصادي يأتي على أشكال وصور مختلفة، وهو يعني عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات والذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المسؤولون الحكوميون والتي تعيق بدورها كفاءة سير العمل في السوق¹⁴، ويأخذ الفساد الاقتصادي عادة صورة بيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه ولذلك يعرفه ويبي (Wei) بأنه "إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز أو قبول الرشاوى من القطاع الخاص من أجل منفعتهم الخاصة، وهو بيع غير مشروع للممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من أجل مكسب خاص رشوة (للبائع) المسؤولون الحكوميون وليس للمؤسسة"¹⁵.

أما بالنسبة للفساد الإداري فيتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي¹⁶.

وعليه مما سبق ذكره يمكننا القول أنه في الواقع إن مظاهر الفساد الإداري والاقتصادي متعددة ومتداخلة وغالبا ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: الدوائر الأساسية في ممارسات الفساد



المصدر: اليوت كيمبرلي أن، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات في الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 2000، ص241.

02-أسباب الفساد الإداري والاقتصادي: بعد الاطلاع على مختلف المصادر يمكننا أن نجمل مجموعة من النقاط التي تكون

سببا في الفساد الإداري والاقتصادي وهي:

– الأسباب الفردية: تركز النظرة التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الجانب الأخلاقي، حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء وغير نزيهين مراكز أقوى واعتلالهم مناصب السلطة¹⁷، وبذلك يعتبر الفساد مشكلة فردية ليست مشكلة جماعية أو عامة. وبينما تؤكد المدرسة القيمية على أن تدني القيم والمبادئ الأخلاقية يؤدي إلى الفساد، فإنها بالمقابل ترى بأن الارتقاء بهذه القيم والمبادئ تمثل المدخل الصحيح للتخلص من مظاهر الفساد والوقاية منها.

– الأسباب الاجتماعية: وتكمن في:

ضعف دور وسائل الإعلام: ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد، وتعرض الإعلاميين للعقوبات التي تصل إلى حد السجن بسبب ملاحظتهم لقضايا الفساد، والكشف عنها من خلال التحقيقات الاستقصائية. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد: أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته، ومن ذلك ضعف المؤسسات الأهلية الخاصة مثل الجمعيات الخيرية والمهنية، ومؤسسات البحوث المتخصصة في المشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة بشكل خاص، والأعمال العامة بشكل عام¹⁸.

ازدياد فرص انتشار الفساد في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية: حيث تشهد هذه البلدان ظروفًا خاصة، سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة، أو ظروفًا اقتصادية مثل التحوّل من نظام اقتصادي إلى آخر، أو ظروفًا اجتماعية التي تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير، ويساعد على ذلك حداثة بناء المؤسسات الوطنية والقوانين أو عدم اكتمالها؛ مما يوفر بيئة مناسبة للفساد، وتزداد الفرص للفساد حين يترافق ذلك مع ضعف الجهاز الرقابي، في الرقابة على أعمال الموظفين في هذه المراحل الانتقالية.

انتشار الفقر والجهل في مجتمع ما الذي يُسهّم في تفشي الفساد: إذ يكون هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن وبحقه في الاطلاع والمساءلة على دور الحكومة، وعملها في كثير من المجالات. وبالتالي عدم القدرة على الاعتراض على أعمال الحكومة.

– الأسباب السياسية: وتتمثل في غياب القدوة السياسية أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون وتفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية زيادة على ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات.

– الأسباب الاقتصادية: من بينها اتساع الدور الاقتصادي للدولة حيث إن اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية، مثلما يحدث في حالة تدخلها في إدارة الموارد الطبيعية كالبتروول والغاز، فالأرباح غير العادية المتاحة لمن يستخرجونه (البتروول والغاز) تجعلهم في هذه الحالة يقدمون الرشوى للمسؤولين عن منح حقوق استخراجهم، أو توزيعه؛ استهدافاً لهذه الأرباح غير العادية. ومن بين الأسباب الاقتصادية كذلك انخفاض أجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة؛ الأمر الذي يشكل دافعاً قوياً لقيام البعض بالبحث عن مصادر مالية أخرى، حتى لو كان ذلك من خلال الرشوة.

03-مظاهر الفساد الإداري والاقتصادي: ينتج الفساد الإداري والاقتصادي عن جُملة من العوامل تختلف تبعاً لاختلاف دوافع الشخص الفاسد، علماً أنها تحدث في كافة المجالات الحياتية، بما في ذلك المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك في الميدان المهني، ولهذه الممارسات تأثير سلبي على سير العمل وعلى المصلحة العامة ومن أبرز مظاهرها ما يأتي¹⁹:

الرشوة Bribery: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال بخلاف التشريع أو لأصول المهنة.

المحسوبية Népotisme: تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجاً، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق.

المحاباة Favoritism: أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق مثل شغل المناصب من قبل أشخاص غير مؤهلين أو الاستفادة بعض الأشخاص من المناقصات بدون وجه حق.

الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب.

الابتزاز والتزوير Black Mailing: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في الدوائر الضريبية أو تزوير الشهادات الدراسية²⁰.

نهب المال العام Embezzlement: ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الجمركية والضريبية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة أو غير كفئة وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة أو تحقيق مصالح متبادلة.

04- مفهوم الشفافية (طبيعتها وأهدافها): الشفافية كلمة سحرية إذا ما أرتبط القول بالفعل، وهناك العديد من التعريفات والتوضيحات حول المقصود بالشفافية فهي في اللغة تعني الشيء الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه فمعنى شف أي رق حتى يرى ما خلفه أي تعني الوضوح وهي عكس التعتيم والسرية ولعل استخدام هذه الكلمة اصطلاحاً لا يختلف كثيراً عن معناها اللغوي²¹. تشتق الشفافية من فعل (شف) الثوب ونحوه - شفوفاً: رق حتى يرى ما خلفه، والشيء لم يحجب ما وراءه²²، أما اصطلاحاً فتعني: "المكاشفة بين الحكومة والشعب، الشعب عبر ممثليه في البرلمان وكذا مؤسسات المجتمع المدني"²³. وهي تعني إجرائياً: "الوضوح والمكاشفة التي ينبغي أن تكون تجاه قضايا الفساد المالي والإداري من قبل كافة مؤسسات الدولة وفتات المجتمع"²⁴.

ولمصطلح الشفافية كلمات تتداخل معها مثل: العدالة والصدق والإخلاص والأمانة وهو بالمعنى المستعار في علم الفيزياء يعني المادة الشفافة وهي المادة الواضحة الزجاجية التي يمكن رؤية تصرفات الأطراف من خلالها.

مما سبق ذكره يمكننا القول بأن الشفافية في مفهومها العام هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل والاهتمام بالمصلحة العامة، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح، ونحن إن بحثنا في معنى الشفافية نجد كلمات مجاورة لها قد تبدو ملتصقة بها، كالأمانة والإخلاص والعدالة والصدق والنزاهة، وهي كمفهوم ثقافي تعتبر إحدى العناصر الأساسية للحكومة الجيدة باعتبارها تعني الوضوح التام في الواجبات والمعاملات وكل سبل أداء المسؤوليات، فهي تسعى إلى تقديم المعلومات الصحيحة إلى كل من يطلبها دون تفضيل أو تمييز.

وفي هذا الصدد يمكننا ذكر أهم أهداف الشفافية في النقاط التالية:

- تحسين صورة الوطن محلياً ودولياً في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد.

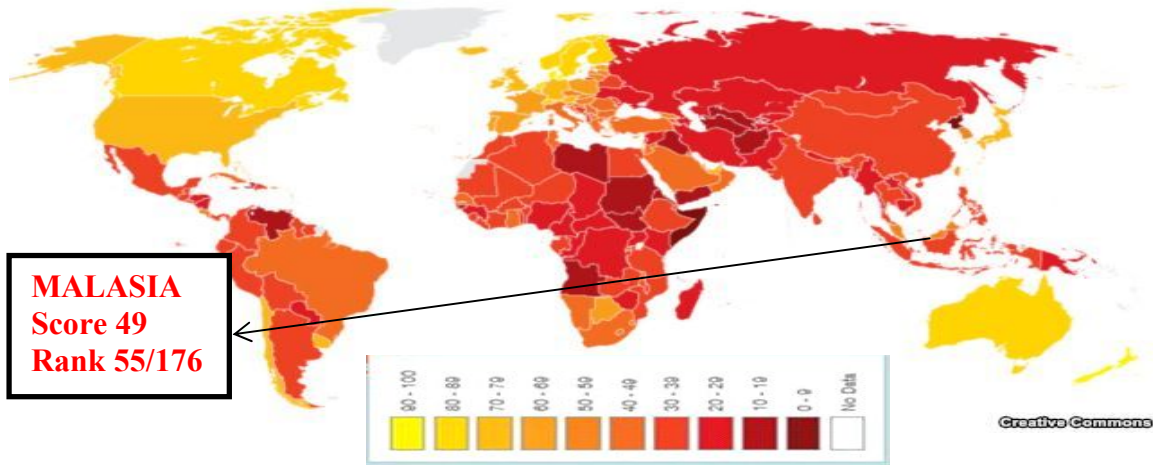
- ترسيخ القيم التي تدعو إلى مناهضة الفساد، كالصدق والأمانة.
- تنمية ثقافة مناهضة أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة في المجتمع.
- تحديد مواطن القصور التشريعي في مجال الإصلاح.
- السعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة للشفافية.
- البحث عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصه ودراسته والبحث عن أسبابه، واقتراح أساليب العلاج.
- تهدف أيضا إلى اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته وتطبيقه على الجميع دون استثناء²⁵.

ثانيا: واقع الفساد الإداري والاقتصادي في ماليزيا

سوف نتطرق لواقع الفساد الإداري والاقتصادي في ماليزيا من خلال استعراض موقعها في خريطة العالم للفساد، بالإضافة إلى موقعها في بعض المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية والخاصة بمدى انتشار الفساد والرشوة في مختلف دول العالم.

01-موقع ماليزيا في خريطة العالم للفساد: تصدر خريطة العالم للفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية، وهي تقسم دول العالم إلى عشرة فئات، وكل فئة تحمل لون خاص، فالفئة الأولى هي الدول الأقل فسادا والأكثر شفافية ومساءلة والتي تحصل على درجات تتراوح من 9 إلى 10 درجات وتحمل اللون الفاتح، والفئة الأخيرة هي فئة الدول الأكثر فسادا ورشوة، والتي تحصل على درجات تتراوح ما بين 0 إلى 0.9 وتحمل اللون الأحمر القاتم.

الشكل رقم 02: موقع ماليزيا في خريطة العالم للفساد



Source : CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016,
<https://www.transparency.org/cpi2016/>, le 26/03/2018.

تبين خريطة العالم للفساد أن ماليزيا تعتبر من بين الدول النامية القليلة التي استطاعت ان تحقق نتائج مقبولة في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وقد صاغت العديد من الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف، حيث انتمت خلال الفترة من 2003/2005 إلى الفئة الخامسة الملونة باللون البرتقالي الفاتح والتي تسجل درجات فوق المتوسط من 5.0/5.9 من أصل 10 نقاط، ثم تراجعت قليلا في السنوات الأخيرة، حيث انتمت في سنة 2012 للفئة السادسة الملونة باللون البرتقالي الداكن والتي تنتمي إليها الدول التي تسجل درجات متوسطة في الشفافية تتراوح من 40 إلى 49 من أصل 100 نقطة، ولكن خلال سنة

2014، 2015 و2016 عادت إلى اللون البرتقالي الفاتح وهذا راجع إلى تنمية قدرات الجهات المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

02-ترتيب ماليزيا في بعض المؤشرات الدولية للفساد: سنتطرق في هذا الجزء لترتيب ماليزيا في كل من مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، والذي ترتب فيه دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، إضافة إلى مؤشر دفع الرشوة والذي يرتب الدول الكبرى وفقا لمدى قيام شركات هذه البلدان بدفع الرشوى في الخارج.

أ-مؤشر مدركات الفساد (CPI): أظهر مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index CPI عن عام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International تقريرا سنويا عن ترتيب دول العالم 176 دولة حول العالم، المؤشر تم تطويره منذ عام 1995 ويعتمد في نتائجه على مصادر وقواعد للبيانات، 13 مصدرا للبيانات يستقي منها المؤشر بياناته للإجابة عن سؤال واحد، عن انتشار الفساد في بلد ما.

لهذا سنوضح من خلال هذا المؤشر ترتيب ماليزيا والنقاط التي حصلت عليها في مؤشر مدركات الفساد في الفترة بين العامين (2003 - 2016).

جدول رقم 01: درجة ورتبة ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2016/2003.

التاريخ	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	37	39	39	44	43	47	56	56	60	54	53	50	50	49

Source : <https://www.transparency.org/cpi201/6>, le 26/03/2018.

جدول رقم 02: درجة ورتبة ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012/2003.

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2003	133	5.2 من 10	37
2004	146	5.0	39
2005	159	5.1	39
2006	163	5.0	44
2007	180	5.1	43
2008	180	5.1	47
2009	180	4.5	56
2010	178	4.4	56
2011	183	4.3	60
2012	174	49 من 100	54

Source: archive-transparency.org/policy-research/Surveys-indices/cpi 2003-2012, le 25/03/2018.

من خلال الجداول السابقة تعتبر ماليزيا من الدول النامية التي تحقق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد ونشر الشفافية، ففي السنوات من 2003 إلى 2008 سجلت ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد أكثر من 5 نقاط من أصل 10 نقاط، حيث حصلت على 5.2 سنة 2003، وهي تعتبر أحسن نتيجة حصلت عليها في مجال مكافحة الفساد، واحتلت مراتب تراوحت بين 37 من بين 133 دولة سنة 2003 و47 من بين 180 دولة سنة 2008، وتعتبر هذه النتائج جيدة ومشجعة وتعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية وتداول المعلومات وحوكمة الشركات بشتى أنواعه لكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2012 عرفت تراجع نسبي في ترتيبها ضمن هذا المؤشر حيث تراجعت من 4.5 إلى 4.3 وبذلك احتلت المرتبة 56 سنة 2009 من أصل 180 دولة، والمرتبة 60 سنة 2011 من بين 183 دولة، وفي 2012 سجلت 49 من أصل 100 نقطة وحصلت على المرتبة 54 من بين 174 دولة، ويرجع ذلك إلى بعض الممارسات التي عرفت ماليزيا في السنوات الأخيرة مثل اتهام بعض السياسيين بالتورط في فضائح الفساد.

ومن هنا يمكن القول أن الأداء العام لماليزيا في مؤشر مدركات الفساد يعتبر متوسط بالنسبة لدول العالم أما بالمقارنة مع الدول النامية تعتبر نتائج جيدة، ومشجعة، ومساعدة على النمو والاستقرار وجلب الاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى توفر الرغبة السياسية الجادة للقضاء على الفساد بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكذا الدور الفعال الذي تبذله المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، وعلى رأسها الهيئة الماليزية للنزاهة ومكافحة الفساد، لكن بالرغم من ذلك ترى منظمة الشفافية الدولية انه يجب على الحكومة الماليزية تدارك النقائص، وبذل المزيد من الجهود من اجل إرساء المزيد من الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة.

ب- مؤشر دفع الرشوة : حيث يرتب هذا المؤشر الدول الكبرى وفقا لمدى قيام شركات هذه البلدان بدفع الرشوى في الخارج، ويضم هذا المؤشر تحسنا كبيرا ومستمر منذ 1999، حيث سجلت في هذه السنة 3.9 من أصل 10 نقاط، واحتلت بذلك المرتبة 15 من بين 19 دولة وفي سنة 2002 عرفت تحسنا ملحوظا، حيث حصلت على 1.4 واحتلت نفس المرتبة السابقة، لكن هذه المرة من بين 21 دولة لتستمر في التحسن في سنة 2006، بحصولها على 5.59 نقطة واحتلت المرتبة 25 من بين 30 دولة، لتحقق أفضل نتيجة لها في سنة 2011 بتسجيلها 7.6 نقطة من 10 نقاط وبذلك احتلت المرتبة 15 من بين 28 دولة شملها المؤشر، والمؤشر في تحسن مستمر إلى يومنا هذا، ويرجع هذا التحسن إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال مكافحة الفساد، وخصوصا في مجال حوكمة الشركات وتعزيز نظام المساءلة والشفافية وإرساء أخلاقيات الأعمال، بالإضافة إلى تبنيتها نظاما للتحفيز وآخر للعقوبات. وكل هذا جعل من التجربة الماليزية في مجال الحوكمة من أنجح التجارب الدولية، ولعل السر في ذلك يرجع لتبنيها مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي الذي يجرم الرشوة والفائدة والعمولات غير الشرعية.

جدول رقم 03: درجة ورتبة ماليزيا في مؤشر دفع الرشوة من 1999 إلى 2011.

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
1999	19	3.9	15
2002	21	4.1	15
2006	30	5.59	25
2011	28	7.6	15

Source: bpi.transparency.org/bpi 1999- 2011/results, le 24/03/2018.

ثالثا: إستراتيجية ماليزيا لمكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية

لقد سنت ماليزيا العديد من القوانين وأنشأت العديد من المراكز والأجهزة، وعقدت العديد من الاتفاقيات في مجال مكافحة الفساد، وهذا من اجل خفض مستوى الفساد وتحسين مؤشراتته.

01-قوانين مكافحة الفساد في ماليزيا: لقد اصدر أول قانون لمكافحة الفساد في ماليزيا عام 1961 وفي عام 1967 تم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد (ACA)، بهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961 وكانت المهام الرئيسية لهيئة مكافحة الفساد²⁶:

- التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون.

- اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية.

- التحقيق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية.

وفي سنة 1993 دخل قانون الموظفين العموميين (موظفي الخدمة المدنية) حيز التنفيذ تبعه قانون أخلاق مهنة القضاء في سنة 1994، وفي السنة التالية أجاز قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات، وفي سنة 1997 الغي قانون مكافحة الفساد الصادر سنة 1961 وأجازت الحكومة قانون جديد لمكافحة الفساد وذلك من اجل تعزيز آليات ووسائل مكافحته ونشر ثقافة منع الفساد وتجنيد الرأي العام ضده²⁷، كما تم إصدار قانون لمنع غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية في عام 2001، وقد صادقت ماليزيا سنة 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد تأكيداً على نيتها الجادة في مكافحة جميع أشكال الفساد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، كما تم إصدار قوانين أخرى خاصة بتشجيع التبليغ عن حالات الفساد، ومحاربة الفساد في مجال المشتريات الحكومية، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وضمان استقلال القضاء.

أ-في مجال التبليغ عن المخالفات: قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية وقانون مكافحة غسل الأموال يوفران إطاراً قانونياً لحماية المخبرين عن المخالفات في ماليزيا. لم يتم تضمين أي قانون محدد لحماية المبلغين عن المخالفات في قانون مكافحة الفساد لعام 1997 السابق، ولكن الفقرة 65 من قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية لعام 2009 تحظر الكشف عن المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى كشف هوية المخبر أو المبلغ. في نيسان 2010 أجازت الحكومة الماليزية القانون الجديد لحماية المبلغين كما دخل القانون حيز التنفيذ في ديسمبر لسنة 2010. وفقاً لمقال لسنة 2010 لصحيفة ستار أحد عيوب مشروع القانون هو أنه يعطي الحماية فقط للمخبرين الذين يقدمون معلومات سرية للحكومة، ويتم سحب الحماية فوراً في حال كشف المعلومات لطرف ثالث، وأوضح نائب الوزير أن السبب الكامن وراء الحفاظ على سرية المعلومات يكمن في حماية المتهم إذا ثبت أن التقرير كاذب، وتجنب التأثير سلباً على التحقيق. إلا أنه تفيد فريدم هاوس لسنة 2013 أنه منذ تنفيذ القانون لم يقع أيّ تحسين على مستوى الشفافية. تقدم هيئة مكافحة الفساد الماليزية آلية للمبلغين على الانترنت وتخصص خطاً ساخناً بالفساد مع المبادئ التوجيهية تستطيع الشركات والأفراد أن يبلغوا من خلاله عن الفساد. وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2012، أعلنت لجنة مكافحة الفساد الماليزية بأنه تم وقاية 75 مبلغ عن الفساد أغلبهم رجال شرطة بين يناير وأوت 2012. كما تم حماية 17 شهداء في قضايا فساد.

ب-في مجال المشتريات العامة: ووفقاً للنزاهة العالمية لعام 2010 لا توجد قواعد سلوك موحد للموظفين، ومع ذلك يوجد تضارب الأحكام والمصالح. يوفر نظام المشتريات الإلكتروني الحكومي (في الملايو) وصلات للاستثمارات وللمبادئ التوجيهية

الخاصة بتسجيل الموردين وتقديم المناقصات إلكترونياً والتسعير وإلى لوحة إعلانات عن المناقصات. كما تنشر بوابة الحكومة لائحة بالمناقصات مع تواريخ البداية والنهاية، ويتم فرزها تحت أسماء الوزارات والوكالات. ووفقاً للخدمات التجارية الأمريكية لعام 2012 يعتبر إصلاح نظام الشراء هدفاً مهماً لإدارة نجيب من ضمن العديد من الإصلاحات، فعلى سبيل المثال تم إنشاء وحدة إدارة الأداء والتوصيل في 2009 لمعالجة الشواغل المتعلقة بالشفافية والعطاءات التنافسية في مجال المشتريات. في نيسان 2010 تم إطلاق بوابة جديدة للمناقصات الحكومية لتوفير المعلومات المتعلقة بالمشتريات²⁸، ووفقاً للخدمات التجارية الأمريكية لعام 2013 تم إحصاء أكثر من 5000 عقد على موقع الواب. ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية 2011 تعهد المسؤولون المنخرطون في برنامج التحول الحكومي (الذي أعلن في 2010) باتخاذ أربع مناهج للحد من فساد المشتريات الحكومية كإخضاع عدد وحجم عقود الشراء الحكومية إلى مناقصات مفتوحة، إدخال مفهوم ميثاق النزاهة، إصدار قواعد ضد رسائل الإحالة الوزارية والتنفيذية الكامل لقانون المبلغين عن الفساد. ثم سلسلة من لجان المناقصات تتولى فتح وتقييم الجوانب الفنية والمالية للعطاءات بدون معرفة أسماء أصحاب العطاءات ووفقاً لنظام الدرجات القياسي. اعتماداً على قيمة المشتريات يتولى مجلس المناقصات أو وزارة المالية، أو مجلس الوزراء في حالات استثنائية، عملية الاختيار النهائي. ومع ذلك ووفقاً للخدمات التجارية الأمريكية ومؤسسة برتلسمان لعام 2012، وقع تجاهل المناقصات التنافسية في عملية الشراء. يطلب من المسؤولين عن المشتريات إبلاغ الشرطة أو هيئة مكافحة الفساد الماليزية بكل محاولات الرشوة. للحكومة حرية التصرف في أن تضع في القائمة السوداء أية شركة تكون ضالعة في الفساد وأن تحدد مدة الحرمان. يمكن لمقدمي العطاءات الوصول إلى آليات عديدة خاصة بالشكاوى من خلال مكتب الشكاوى العامة وهيئة مكافحة الفساد الماليزية ولجنة الحسابات العامة ووكالات المشتريات والتي يمكنها إلغاء العطاءات في حال تم الكشف عن مخالفات، بالإضافة إلى ذلك يقوم قسم الرصد والرقابة في وزارة المالية بمراقبة الالتزام بقواعد المشتريات، ويمكنها أيضاً تعيين فرق عمل خاصة للتحقيق في الشكاوى. لوزير المالية السلطة النهائية لاتخاذ القرارات بشأن الشكاوى.

ج- في مجال حوكمة الشركات: في عام 2004 أطلق رئيس الوزراء السابق عبد الله بدوي الخطة الوطنية للنزاهة NIP في الملايو ومعهد النزاهة في ماليزيا IIM في الملايو. حددت الخطة الوطنية للنزاهة خمسة أهداف رئيسية تشمل الحد من الفساد وسوء استخدام السلطة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وتعزيز حوكمة الشركات. إن معهد النزاهة في ماليزيا مسئول عن تنفيذ الخطة الوطنية للنزاهة وتنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين والشركات لتشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد. حالياً يعلن الوزراء عن ذمهم المالية لرئيس الوزراء نجيب رزاق على أساس سنوي، ولكن ليس للجمهور.

وفقاً لمقال نشرته صحيفة ماليزيا إنسايدر سياسة الإعلان عن الأملاك والأموال للجنة مكافحة الفساد الماليزية غير مجدية بحيث أن اللجنة لن تحقق إلا في ممتلكات المعارضة ولا في الائتلاف الحاكم وذلك لأسباب سياسية. أطلقت الحكومة مدونة حوكمة الشركات في عام 2000 (بصيغته المعدلة في 2007)، حيث يطلب من جميع الشركات المدرجة الكشف عن مستوى امتثالها بالقانون. منذ إطلاق المدونة كان هناك تحسن ملحوظ في معايير حوكمة الشركات. ففي جانفي 2010 أعلن رئيس الوزراء نجيب برنامج تحويل الحكومة الذي يتطرق إلى 7 مجالات رئيسية بما في ذلك محاربة الفساد ويهدف هذا البرنامج إلى استرجاع ثقة الشعب في الوكالات التنظيمية والتنفيذية للحد من التسرب في المشتريات الحكومية والتصدي للفساد على نطاق واسع. يفيد مقال لصحيفة ف.م.ت. نيوز لشهر أبريل 2012 بأن انعدام التعاون والتنسيق بين هاته الوكالات يعرقل مكافحة الفساد.

د- في مجال استقلال القضاء: كما عرضت الحكومة مشروع قانونين جديدين بشأن القضاء، قانون لجنة أخلاقيات القضاة لعام 2008 لتأديب القضاة الذين ينتهكون قانون آداب مهنة القضاء وكذلك مشروع قانون لجنة التعيينات القضائية لعام 2008 لاختيار القضاة بشكل شفاف.

02- الآليات المؤسسية لمحاربة الفساد في ماليزيا: وتتمثل في:

- وكالة مكافحة الفساد (ACA): وتم إنشائها سنة 1997 لتبدأ نشاطها رسميا بالشكل الحالي في 1 جانفي 2009 ، وقد حلت محل وكالة مكافحة الفساد التي أنشأت سنة 1967 والتي تعرضت لانتقادات واسعة، لافتقارها للاستقلالية اللازمة بشكل كبير حيث كانت هناك قضايا رفض فيها المدعي العام ملاحقة كبار المسؤولين الفاسدين، بالإضافة إلى قيامها برفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء بدلا من البرلمان، وتتلقى هيئة مكافحة الفساد الماليزية النصح من قبل لجنة مكونة من سبعة مستشارين مستقلين²⁹. وتقوم بحملات لمكافحة الفساد من خلال وسائل الإعلام والمنتديات والندوات وورش العمل وعمليات التفتيش المفاجأة... الخ.

- مكتب الشكاوي العامة (PCB): تأسس هذا المكتب في عام 1971، كقناة للجمهور لتقديم الشكاوي الرسمية ضد الدوائر الحكومية، والوكالات وموظفي الخدمة العمومية الذين يمارسون أعمال غير مشروعة، وقد تعززت وظيفته ومسؤولياته أكثر في القانون الخاص بإدارة التنمية رقم 4 لعام 1992، وهو عبارة عن نظام للشكاوي عبر الانترنت، ويعمل إلى حد ما مثل مكتب أمين المظالم، حيث يمكن للجمهور تقديم شكاوي ضد الإدارات والوكالات التابعة للحكومة الماليزية التي تنورط في قضايا الفساد والرشوة، ويمكن للمواطنين تقديم شكاوي على الانترنت أو من خلال خط للشكاوي أو من خلال الفاكس، كما أقام مكتب الشكاوي العامة مكتبا متنقلا متكاملا للشكاوي في مناطق مختلفة في البلاد، من اجل تمكين الجمهور في ابعد نقطة من تقديم شكاويهم ضد مرتكبي جرائم الفساد.

- الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد: تم الإعلان عن إنشائها في ديسمبر 2003 وتعتبر الأولى من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، أنشأتها وكالة مكافحة الفساد لغرض تقديم تدريب متخصص لضباط من ماليزيا والبلدان المجاورة في مجال مكافحة الفساد والترويج لأفضل الممارسات في مجال التحقيقات، والرصد والمكافحة، وقد حصلت الأكاديمية على ثقة العديد من المؤسسات الدولية، ووافقت العديد من الدول على إرسال ضباط للتدريب على مكافحة الفساد في هذه الأكاديمية المتخصصة.

- معهد النزاهة الماليزي (IIM): أنشأ من اجل تنفيذ خطة النزاهة الوطنية، يقوم بعمليات البحث والتخطيط والتنفيذ والتنسيق والمراقبة والتقييم لمختلف آليات مكافحة الفساد، ومنذ إنشائه شارك في العديد من الدورات والموائد المستديرة مع الهيئات المهنية وأعضاء القطاع العام والخاص، للبحث عن كيفية التنسيق في مكافحة الفساد، كما نظم العديد من المؤتمرات كمؤتمر الأخلاقيات والنزاهة في عام 2005، بالتنسيق مع منظمة الشفافية الدولية ومنتدى صناعة البناء والتشييد.

- الهيئة الملكية لمكافحة الفساد في صفوف الشرطة PDRM: تأسست سنة 2004 بعدما تعرض هذا الجهاز إلى انتقادات واسعة بخصوص إساءة استعمال السلطة وانتهاك حقوق الإنسان والفساد، وتهدف هذه الهيئة إلى تعزيز إدارة قوات الشرطة وغرس القيم والأخلاق بين أفرادها، ومعالجة الشكاوي المقدمة ضدها بطريقة شفافة ونزيهة، وهذا من اجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الشرطة، وعدم التسامح مطلقا مع ممارسات الفساد.

-اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة PSCI: تضم اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة اثني عشر عضواً، وتسمح لأعضاء البرلمان من التحقيق في حالات الفساد وإساءة استغلال السلطة، كما تسهر على تطبيق مدونة قواعد لسلوك أعضاء البرلمان، لتجنب تورطهم في ممارسات الفساد ووفقاً للتقرير العالمي للفساد 2008، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية فإن اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة في ماليزيا تبذل جهوداً معتبرة في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله.

03-تفعيل الحوكمة الإلكترونية: تضم البوابة الرسمية للحكومة الماليزية myGovernment على الانترنت وصلات إلى خدمات المناقصات الحكومية والخدمات الحكومية المختلفة. تتوفر وصلات لتسهيل وصول رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية وللنماذج الخاصة بالتسجيل والترخيص والتصاريح فضلاً عن دفع الضرائب عبر الإنترنت. ثمة بوابة أخرى على الانترنت، ألا وهي نظام الدعم الإلكتروني لترخيص الأعمال (BLESS) وتقدم معلومات وتسهيلات للشركات لتقديم طلب للحصول على تصاريح أو تراخيص لبدء الأعمال التجارية. تعمل مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة "النافذة الواحدة" لتأسيس الأعمال، وهي توفر شهادة تسجيل رقمية وغيرها من الخدمات الإلكترونية، وإعطاء الوثائق الجمركية على أساس الوقت المقدر للوصول بدلاً من الوقت الفعلي للوصول في الحالات التي لا يطلب فيها التفتيش. في شباط 2005، أنشأ البنك المركزي بنك نيجارا ماليزيا، موقعا على شبكة الانترنت لتسهيل الاستجابة السريعة للجمهور ولخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في المسائل ذات الصلة بالقطاع المالي. كما أن لديه القدرة على تشجيع المخبرين للكشف عن الفساد في القطاع المالي. تحوي الصفحة الرئيسية للبنك على وصلات لبوابة المعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم معلومات مفيدة حول مناخ الأعمال للمؤسسات الماليزية الصغيرة والمتوسطة.

04-تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في مكافحة الفساد: وفقاً لوزارة الخارجية الأميركية لعام 2012، رغم أن الدستور ينص على الحق في تكوين الجمعيات والتجمع عملياً، حذت الحكومة من الحرية من خلال قانون النظام العام وقانون الشرطة وذلك بحجة الحفاظ على الأمن والنظام العام. تعتبر التصاريح مطلوبة لجميع التجمعات العامة ويتأثر منح التصاريح في بعض الأحيان بالناحية السياسية ويمنح قانون الأمن الداخلي (ISA) الشرطة الحق في احتجاز أي شخص يعتبر تهديداً للأمن القومي لفترة تصل إلى شهرين. وفقاً لمؤسسة برتلسمان 2010 تعتبر الموافقة الحكومية ضرورية من أجل تشكيل أية جمعية وبموجب القوانين الاتحادية يمكن للحكومة أن تمنع أو ترفض تسجيل أي من المنظمات غير الحكومية التي تنتقدها، علاوة على ذلك الجماعات السياسية والمدنية المستقلة ليست مَحْوِلة بتشكيل الجمعيات أو التجمع بحرية في ماليزيا، وبالنسبة لتلك التي توجه النقد للبلد غالباً ما يتم قمعها من قبل الحكومة من خلال قوانين مثل قانون الجمعيات وقانون الأمن الداخلي. كثيراً ما تتجاهل الحكومة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني عند حدوث تضارب في المصالح وبالتالي غالباً ما تصاغ السياسات بصورة مستقلة من دون استشارة منظمات المجتمع المدني هذه. وفقاً لمؤسسة فريدم هاوس عام 2013، نُظمت احتجاجات عامة ضخمة خلال عام 2007 بسبب الزيادة في فضائح الفساد على الرغم من حظر الشرطة لمثل هذه الاحتجاجات. قمعت الاحتجاجات ولكن تبين أن مجموعات المجتمع المدني لديها القدرة على تحريك الجمهور للعمل رغم التأكيدات بأن تقاليد المجتمع المدني ضعيفة في ماليزيا. بالمثل المطالب الخاصة بإصلاح النظام الانتخابي قبل الانتخابات العامة في آذار 2008، إلى جانب التصورات بارتفاع معدلات الجريمة والفساد والتضخم دفعت عشرات الآلاف من الماليزيين لتحدي حظر الشرطة وحضور اجتماع حاشد نظمته

التحالف من أجل انتخابات نظيفة وعادلة، والذي قمعته الشرطة بعد ذلك، ومن أهم الجمعيات والمؤسسات التي تنشط في مجال مكافحة الفساد في ماليزيا ما يلي³⁰:

– الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة: هي الفرع الماليزي للمنظمة الدولية للشفافية، المنظمة غير الحكومية الرائدة في مكافحة الفساد في ماليزيا. تشارك المنظمة في مجموعة من الأنشطة، مثل تنظيم جائزة النزاهة الوطنية وإطلاق دارة تان سري أزيان للنزاهة للماليزيين الشباب. تدعو الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة لمشاركة الماليزيين في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) وإصلاح الإطار القانوني لمكافحة الفساد وتيسير الوصول إلى المعلومات وأشياء أخرى كثيرة. تتعاون الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة مع مجموعة من المؤسسات العامة لمكافحة الفساد من بينها الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد. كان هناك مشروع يموله الاتحاد الأوروبي خاص بالحد من الفساد في مجال المشتريات العامة في الحكومة المحلية قيد التنفيذ حيث تتولى المنظمة الدولية للشفافية المسؤولية عن المشروع. ساعدت الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة على إنتاج واحدة من النتائج، كتيبا لمكافحة الفساد في مجال المشتريات العامة. في يناير سنة 2009 بدأت الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة مشروعاً بحثياً لإنشاء آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية بين الأحزاب السياسية. أطلق على المشروع اسم "مشروع كرينيس ماليزيا"، وتمثل أهدافه الرئيسية في التعرف على نقاط الضعف في تمويل الانتخابات العامة الحالية وإدخال إصلاحات من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

– الحركة من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد (GERAK): الحركة من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد هي منظمة ماليزية غير حكومية تعمل في مجال حملات التوعية بقضايا مكافحة الفساد، وتهدف الحركة من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد لتوفير منبر للحفاظ على حيوية التحقيقات في قضايا الفساد عن طريق الاحتفاظ بسجل دائم من شكاوى الفساد ومتابعتها.

– البورصة الماليزية (بورصة ماليزيا): أنشأت البورصة الماليزية برنامج الاعتماد الإلزامي (MAP) وبرنامج التعليم المستمر (CEP)، اللذان ساهما في ارتفاع الوعي بقضايا الحكم، بما في ذلك المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.

– غرفة التجارة والصناعة الدولية الماليزية (MICCI): أنشأت غرفة التجارة والصناعة الدولية الماليزية لجنة دائمة لتحسين أخلاقيات الأعمال التجارية (SCIBE) بهدف توفير التعليم المستمر والدعم للأفراد الساعين إلى تعزيز حوكمتهم.

– تفعيل دور وسائل الإعلام في كشف ممارسات الفساد: على الرغم من أن القانون يكفل حرية التعبير وحرية الصحافة، عمليا مارست الحكومة سلسلة من قوانين الرقابة القاسية، ووفقا لمؤسسة فريدوم هاوس عام 2013 يعطي قانون الطباعة والصحافة والمنشورات (PPPA) رئيس الوزراء صلاحية سحب التراخيص من دون مراجعة قضائية وهو يتطلب أيضا أن تحصل المنشورات ودور الطباعة على تصاريح تشغيل سنوية، مما يشجع الرقابة الذاتية والحد من الصحافة الاستقصائية. كما فرضت الحكومة الماليزية قانون الأسرار الرسمية في ماليزيا (OSA) الذي يقلل من الشفافية في الحكم ويفرض قيودا على حرية المعلومات من خلال التصنيف التلقائي لكل الوثائق الحكومية بأنها "سرية". وفقا لوزارة الخارجية الأميركية عام 2012 الخطاب السياسي يخضع أيضا للتقييد أو التهيب من قبل العديد من القوانين مثل قوانين التشهير الجنائي وقانون الأمن الداخلي (ISA) وقانون العصيان، وقانون الأسرار الرسمية وقانون الطباعة والصحافة والمنشورات. تمتلك المحطات التلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص علاقات وثيقة مع باريسان ناشونال وتراقب عادة البرامج وفقا للخطوط التوجيهية للحكومة. بما أن وسائل الإعلام التقليدية مقيدة بهذه الشدة، برز الانترنت كمنبر أساسي للمناقشة الحرة والكشف عن حالات الفساد السياسي رغم أن الجمهور لا

يستطيع الوصول إليه على نطاق واسع، ووفقاً لمنظمة لوزارة الخارجية الأميركية عام 2012، يخضع استخدام الانترنت كوسيلة للتعبير عن الآراء للإشراف وهو قضية معقدة لأن السلطات ترى فيه تهديداً.

تراقب الحكومة البريد الإلكتروني المرسل إلى مواقع أنترنات للنقاش (بلوغ) كما هددت بإلقاء القبض على أي شخص يرسل بريداً إلكترونياً ذات محتوى يهدد الأمن والنظام العام، تسمح المادة 8 من قانون الأمن الداخلي للسلطات باعتقال الجناة لمدة تصل إلى شهرين بدون محاكمة، تم القبض على العديد من المدونين الرئيسيين بموجب قانون الأمن الداخلي. يضع مؤشر حرية الصحافة على مستوى العالم لعام 2013 الذي يصدره مراسلون بلا حدود ماليزيا في المرتبة 145 من أصل 179 بلداً، بينما تصنف مؤسسة فريدوم هاوس 2013 بيئة الإعلام في ماليزيا بأنها "ليست حرة" وتضعها في المرتبة 146 من أصل 196 بلداً.

05- إطلاق برامج خاصة بمكافحة الفساد في الإدارة: من أهم البرامج المعتمدة من طرف الحكومة الماليزية في مكافحة الفساد داخل الإدارة تتمثل في³¹:

برنامج سبائي لمكافحة الفساد: وهو برنامج يناهض إساءة استخدام السلطة العامة والممارسات الفاسدة ويسعى لتعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام.

برنامج (بيمودا) لمحاربة البيروقراطية: وقد انشأ سنة 2007 من طرف رئيس الوزراء السابق عبد الله بدوي بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية، ومعالجة البيروقراطية في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين حيث يسمح هذا البرنامج بتحديد وتقييم العقبات البيروقراطية وتقديم توصيات لمعالجة هذه المشاكل وتبسيط العمليات والإجراءات الخاصة بالاستثمار والتجارة في ماليزيا عن طريق تحسين الخدمات الحكومية، وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات بشكل ملحوظ في القضاء على العديد من المشاكل المتعلقة بالفساد، ورفعت من مستويات التنمية بالشكل الذي جعل ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية تقدماً.

خلاصة: تبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن التجربة الماليزية تجرية تستحق الاهتمام والدراسة وهي تعتبر من التجارب الرائدة في العالم النامي في مجال مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة. وعليه يمكننا تلخيص أهم نتائج هذه الورقة كما يلي:

* الفساد بنوعيه الإداري والاقتصادي ظاهرة خطيرة موجودة في كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث ترتفع نسبته في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الريعي، لتوفر فرص الربح السريع وضعف نظم الرقابة والمساءلة.

* الفساد الإداري والاقتصادي ظاهرة خطيرة آخذة في التفاقم بشكل كبير، كما أنها لا تشمل دولة بعينها أو ثقافة دون غيرها من الثقافات فهي قضية عالمية تستفحل في جل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى أنها ليست حكراً على القطاع العام فقط فهي تنتشر حتى في القطاع الخاص.

* التجربة الماليزية نجحت من خلال بوابة الكترونية توفر فيها الحكومة قاعدة بيانات ثابتة وراسخة لهيئة مكافحة الفساد لكل النشاطات الإدارية والمالية للدولة، ولأنها تعتمد في العطاءات الحكومية والمشتريات العامة على الأساليب الالكترونية الحديثة وبمعايير دقيقة تمنع التواطؤ والمحاباة.

* التجربة الماليزية تجرية تستحق الاهتمام والدراسة حيث يكمن سر نجاحها أساساً في تطبيقها لإستراتيجية شاملة ومتكاملة يشارك فيها كل من الحكومة؛ من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد ومنحتها الاستقلالية والصلاحيات الكافية للقيام بدورها بشكل فعال وتوفيرها للقواعد المناسبة التي تضمن المنافسة الشريفة وقطاع الأعمال؛ من

خلال إلزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والمجتمع المدني؛ من خلال تفعيل دور الجمعيات ووسائل الإعلام في نشر الوعي والتحسين بخطورة الظاهرة وضرورة المشاركة في مكافحتها.

* الأمر الذي ساعد نجاح التجربة الماليزية هو توفر الإرادة السياسية الصادقة والقوية لدى المسؤولين السياسيين الماليزيين لمكافحة الفساد الاقتصادي وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

* التجربة الماليزية عبارة عن منظومة متكاملة لمكافحة الفساد واستقلال القضاء ووضع معايير قانونية لتعيين وسلوك ومساءلة القضاة وتجرىم الرشوة في القطاع الخاص وحوكمة الشركات إضافة إلى أنها تمر هذه التجربة بتعزيز منظومة القيم الإيجابية التي تأتف الفساد وتفعّل الدور الوقائي والتوعوي تبدأ من مراجعة شاملة لكافة التشريعات والأنظمة التي يمكن من خلالها أن يجد الفاسد مظلة يحتمي بها أو يتسلل من خلالها كالمشتريات الحكومية والعطاءات العامة والمراقبة المالية ومكافحة غسل الأموال لكل المؤسسات الوطنية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها فإننا نوصي بما يلي:

* الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حث عليها الإسلام في مجال الفساد الإداري والاقتصادي وغيره، ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام، وعلينا كأبناء أمة واحدة أن نتذكر أن وضوح الغاية عند الإنسان يسبب له الاطمئنان ويؤدي إلى السعادة وهل من غاية أعظم من إخلاص نياتنا لله تعالى في كل ما نقوم به من أعمال دينوية أو تعبدية؟!، فنحن نستحضر نية التوجه إلى رضا الله عز وجل في كل ما نقوم به من أعمال، وهذا التوجه الرباني يدفعنا دفعا إلى الالتزام والإتيقان في العمل.

* على الدول أن تحدد حدودا ماليزيا فيما يخص ضرورة الاهتمام أكثر بتوعية وتحسين المواطنين بخطورة ظاهرة الفساد الاقتصادي وانعكاساتها السلبية على مختلف جوانب التنمية.

* ضرورة الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لما تزخر به من تشريعات قوية كفيلة بمعالجة الظاهرة والحد من آثارها السلبية، وذلك من خلال إرساء منظومة قيمية إسلامية واقتصاد مبني على مبادئ وأسس إسلامية، وحسن تعليم الأفراد وتزويدهم بالأخلاق الإسلامية الرفيعة التي تركز على تقوى الله والمراقبة الذاتية الدائمة للنفس وضبطها حتى لا تقع في الممارسات غير المشروعة والمحرمة، وتعد التجربة الماليزية في بناء الاقتصاد على أسس وقواعد إسلامية من أبحاث التجارب في العالم الإسلامي، حيث حققت نتائج باهرة في جميع المجالات ويمكن للجزائر الاقتداء بهذه التجربة الرائدة والاستفادة منها.

* على أصحاب القرار في أية دولة أن يحددوا رجل ماليزيا مهاتير محمد، الذي يؤكد أنه تعلم الإستراتيجية واستلهم أفكاره من عالم جزائري يدعى مالك بن نبي رحمه الله، فعليهم أن يخرجوا من فكرة المخططات الحماسية إلى فكرة المخططات طويلة الأجل التي تهدف لتطوير دولة وأمة وليس الاكتفاء فقط بالمرور بسلام من مرحلة قصيرة الأجل إلى أخرى.

* أن الأوان للسير في المسالك الصحيحة والناجعة للتصدي لهذه الآفة الخطيرة، من خلال الخطوات والإجراءات الفاعلة والعلمية، وليس من دوافع حماسية لحظية مرتبطة بحدث ما أو لحسابات سياسية فهذا الانفعال الحماسي لن يحقق الفائدة المرجوة ولن يكفل الاستمرارية، وقد يتلاشى تأثيره ما لم يوطر بالآليات والأدوات الفاعلة التي تتبعها الدول التي نجحت في هذا المجال.

الإحالات والمراجع:

- 2 - سليمان بن محمد الجريش، الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص110، <https://library.nauss.edu.sa>، تاريخ الاطلاع: 2018/03/24.
- 3 - المعجم الوسيط، مراجعة ابراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني، 1973، ص688.
- 4 - جواد رشدي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004، ص42.
- 5 - عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ص136.
- 6 - Kuper Adam, The social Science Encyclopedia, London, Routledge, 1985, p 164.
- 7 - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، واشنطن، 1997، ص112.
- 8 - بوريس بيغو فيتش، آراء في الفساد: الأسباب والنتائج، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004، ص23.
- 9 - عبد الكريم كامل أبو هات، ظاهرة الفساد الاقتصادي وجهة نظر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 8، العدد1، 2006، ص1.
- 10 - بوريس بيغو فيتش، مرجع سبق ذكره، ص24.
- 11 - Hodess, Robin , Introduction in global corruption Report 2004, Transparency International, p 11.
- 12 - هنتنغتون، صموئيل، النظام السياسي مجتمعات متغيرة، ترجمة رسمية فلو عبدو، دار الساقي، بيروت، ط1، 1993، ص78.
- 13 - منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، تحرير: المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ص12.
- 14 - تانزي، فيتو، الفساد و الأنشطة الحكومية و الأسواق، التمويل والتنمية، واشنطن المجلد 32، العدد4، 1995.
- 15 - رحيم حسن العكيلي، الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، هيئة النزاهة، www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc، تاريخ الاطلاع: 2018/03/25.
- 16 - ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، ماجستير/ علاقات دولية اقتصادية، تموز 2005، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، www.mcsr.net، تاريخ الاطلاع: 2018/03/05.
- 17 - هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، ترجمة نادر أبو شيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1994، ص78.
- 18 - Werlin, Herbert H, Poor Nations, Rich Nations : A theory of Governance, public Administration Review, vol 63, issue,3, 2003, p 331.
- 19 - جواد رشدي، مرجع سابق، ص42.
- 20 - عبد الكريم كامل أبو هات، مرجع سابق، ص1.
- 21 - دراسات حالة حول إصلاح السياسات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2010، ص249.
- 22 - إبراهيم أنس وآخرون: المعجم الوسيط، معجم اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط2، ج2، ص484.
- 23 - العموش بسام، السياسات الحكومية والشفافية، نحو شفافية أردنية، المؤتمر الأول للمؤسسات الأرشيف العربي حول الشفافية، إعداد سائدة الكياللي وباسم سكهها، 2000، ص66.
- 24 - عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل غصاب، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، التخصص السياسة الجنائية، تحت إشراف د علي محمد حسنين حماد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2008.
- 25 - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، إصدار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة/ أمان، رام الله، ط2، 2010، ص16.
- 26- http://cpps.org.my/resource_centre/Corruption.pdf, 17/05/2012, le 07/03/2018.
- 27 - محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مكتب الجزيرة للدراسات، 2012، من الموقع الإلكتروني: http://www.njatway.net/images/books/Report_Malaysia_Politics_6-12.pdf، تاريخ الاطلاع: 2018/03/08.
- 28- [www.transparency.org.my, documents/TOWARDS%20A%20CORRUPTION%20FREEMALAYSIA,](http://www.transparency.org.my/documents/TOWARDS%20A%20CORRUPTION%20FREEMALAYSIA) le 06/03/2018.
- 29 - المبادرات العامة لمكافحة الفساد، غان أمريكا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع الإلكتروني: <http://www.ar.business-anti-corruption.com/country-profiles/east-asia-the-pacific/malaysia>، تاريخ الاطلاع: 2018/03/09.
- 30 - منتدى الشفافية، معاضد الفساد، نماذج ناجحة في مكافحة الفساد، من الموقع الإلكتروني: www.transparencyforum.net، تاريخ الاطلاع: 2018/02/28.
- 31 - منتدى الشفافية، مرجع سابق، www.transparencyforum.net.